APLC/MSP.13/2013/WP.16

26 November 2013
Arabic
Original: French

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثالث عشر
جنيف، ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ ولتحليل هذه الطلبات

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من تشاد*

١- في عام ١٩٨٧، بعد انسحاب القوات الليبية من منطقة بوركو - إنيدي - تيبستي، أدركت الحكومة التشادية حجم التلوث بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في هذه المنطقة التي تشكّل نحو ثلث مساحة البلد. وبعد عودة النازحين، تعرض المدنيون لحوادث عدة، لا سيما في ضواحي مدينتي فايا - لارجو وفادا.

٢- ولمواجهة هذه المشكلة، استعانت الحكومة بفرنسا التي نشرت سَرِيّة قتال تابعة لسلاح المهندسين في فايا - لارجو وضواحيها بين عامي١٩٨٧ و١٩٨٨. وساهمت الحكومة في العمليات بنشر وحدة من سلاح المهندسين في الجيش الوطني في فادا للبدء في إزالة الألغام من تلك البلدات والقرى المجاورة وتطهيرها. وفي أعقاب حوادث عديدة وقع ضحيتها جنود

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد، دون تحرير، وحالما استلمتها الأمانة من وحدة دعم التنفيذ.

(A) GE.13-64448 161213 181213
1364448

الرجاء إعادة الاستعمال

فرنسيون ونظراً إلى حجم المشكلة، تَقرّر إسناد مهمة إزالة الألغام والتطهير هذه إلى وحدات سلاح المهندسين في الجيش التشادي بعد تدريب الجيش الفرنسي لها.

٣- وفي أثناء النزاع بين ليبيا وتشاد (١٩٨٧-١٩٨٨)، استُعين بالجيش الوطني التشادي والجيش الفرنسي في محافظتي إنيدي وبوركو وجنوب تيبستي. وبُذلت جهود خاصة في منطقتي فايا - لارجو وبيدو. وكانت العمليات تتعلق بإزالة الألغام من تلك البلدات والقرى المجاورة وتطهيرها لمساعدة المجتمعات المحلية المقيمة ومجتمعات الرّحّل وتمكين القوات من التنقل بأمن في هذه المنطقة من شمال البلد.

٤- ونظراً إلى استمرار الحوادث، موّل رئيس جمهورية تشاد في عام ١٩٩٦ مهمة استطلاعية لمنطقة بوركو - إنيدي - تيبستي لتحقيق ما يلي: إعداد ملف موضوعي، والحصول على المعلومات اللازمة للاستعانة بالمجتمع الدولي على تمويل استئناف عمليات إزالة الألغام والتطهير. وفي عام ١٩٩٧، وبفضل الملف الذي سُلم عقب المهمة الاستطلاعية تمكنت الحكومة من التماس مساعدة الأمم المتحدة فانتدبت المنظمة فريقاً للعمل في الميدان قصد إجراء دراسة جدوى.

٥- وأعدت تشاد في عام ١٩٩٩ دراسة استقصائية لتقييم الآثار في كل البلد. وبسبب الصعوبات المرتبطة بانعدام الأمن في الشمال، لم يتسن إجراء الدراسة في محافظة تيبستي المعترف بأنها إحدى المحافظات الأشد تضرراً من التلوث بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وتبيَّن أن البيانات بعيدة عن الواقع الميداني. أضف إلى ذلك أن الأفرقة التي شاركت في إعداد الدراسة الاستقصائية اضطُرت إلى البقاء بعيداً عن حقول الألغام التي أبلغت بها المجتمعات المحلية. وكانت هذه الدراسة أداة ممتازة للتقييم الأولي لكنها أبانت عن قصورها فيما يخص المعرفة الدقيقة لموقع المناطق المتضررة ومحيطها. ولم تمكّن المعلومات التي جمعت من معرفة حجم التلوث بالتفصيل.

٦- وفي عام ٢٠٠٠، نشرت تشاد لأول مرة أفرقة لإزالة الألغام في فايا لارجو وفادا في محافظتي إنيدي وبوركو. وأشرف على العمليات متعهدون دوليون أبرموا عقوداً مع موظفي المركز الوطني لإزالة الألغام. وفي عام ٢٠٠٤، اضطُرت تشاد إلى نقل معظم المعدات إلى الحدود مع السودان. وبموازاة ذلك، استمرت أنشطة إزالة الألغام في إنيدي (حقل الألغام في وادي الدوم). وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧، أعدت تشاد دراسة تقنية عن الجزء الجنوبي من تيبستي (طريق الآبار) وعمدت إلى تأمين المحور زوار - زواركي - برداي.

٧- وفي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، أعدت تشاد دراسة تقنية في جميع أنحاء البلد. ولم تتضمن النتائج أي بيانات عن محافظة شاري الوسطى وعن الجزء الشمالي من تيبستي، لكنها أكدت أن تيبستي، إضافة إلى إنيدي وبوركو، هي المحافظات الأشد تضرراً: تيبستي: ٣٦ منطقة؛ وبوركو: ٢٤؛ وإنيدي: ٤.

٨- وتظهر نتائج دراسة تقييم الآثار التي أعدت في عام ١٩٩٩ ونتائج الدراسة التقنية التي أجريت في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ أن القطاعات الخطرة تغطي مساحة قدرها ١٤٣ ٢٣١ ٦١ متراً مربعاً. وبناء على هذه المعلومات، قررت الحكومة وضع محافظات بوركو وإنيدي وتيبستي على رأس الأولويات.

		عدد المناطق (القطاعات الخطرة)			
الموقع	*الإقليم*	***المجموع***	*الألغام*	*المتفجرات من مخلفات الحرب*	*المساحة بالمتر المربع*
الشمال	بوركو	**٤٣**	٢٤	٢٧	٢٦ ٢٠١ ١٦٢
	إنيدي	**٥٢**	٤	٣٤	١٦ ٥١٣ ٦٦٨
	تيبستي	**١٣٨**	٣٦	٦٣	١٩ ٤٣٣ ٧٩٧
المجموع		**١٨٩**	**٦٥**	**١٢٤**	**٦١ ١٤٨ ٨١٧**
الشرق	وادّاي	**١٧**	صفر	١٧	١٠ ٨٤٠
	سلامات	**٦**	صفر	٦	٦٣٤
	سيلا	**١٠**	صفر	٩	٨ ١٩١
	وادي فيرا	**٢٢**	صفر	٢٢	٥٥ ٩٧٤
المجموع		**٥٤**	**صفر**	**٥٤**	**٧٥ ٦٣٩**
الغرب	هاجر لميس	**١**	صفر	١	٦ ١٨٠
	نجامينا	**٢**	صفر	٢	٧٠٧
المجموع		**٣**	صفر	٣	٦ ٨٨٠
المجموع الكلي		**٢٤٦**	**٦٥**	**١٨١**	**٦١ ٢٣١ ١٤٣**

٩- وأدت عمليات الوسم التي أجريت أساساً أثناء الدراستين الاستقصائيتين التقنيتين من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ إلى وسم ١٧ كيلومتراً مربعاً من المناطق الملغومة.

١٠- و في عام ٢٠١٣، مكّنت معلومات الدراسة الاستقصائية التقنية التي أجريت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ المديرية الفرعية المعنية بإدارة المعلومات التابعة للمركز الوطني لإزالة الألغام، من رسم خرائط أدق للقطاعات الخطرة في تشاد. وسيظهر مستوى تلوث شمال تيبستي ومنطقة شاري الوسطى شيئاً فشيئاً بحسب الدراسات الاستقصائية التكميلية المقررة في التخطيط المتعدد السنوات للأنشطة المذكورة.

١١- ووُسع نطاق الدراسة الاستقصائية التقنية، التي زُودت بالإمكانات اللازمة (فريق الاستطلاع والوسم، و"الاتصالات المجتمعية")، ليشمل البلد قاطبة. وأدرجت هذه البيانات الجديدة في قاعدة البيانات الوطنية وتكملةً للمعلومات المسجلة سابقاً. واستطاعت الأفرقة المشاركة في العمل الذهاب إلى جميع المناطق المشتبه بها والتي يمكن الوصول إليها، واستعملت

الأساليب الآتية لجمع البيانات: مقابلة السلطات الإدارية والعسكرية والبلدية والسكان والضحايا والرحّل والناجين من الحوادث، إضافة إلى أسر الضحايا الذين لقوا حتفهم. ولا توجد أي خريطة معروفة لحقول الألغام المزروعة. فكل المعلومات جُمعت بناء على استمارة للمديرية الفرعية المعنية بإدارة المعلومات أعدت بناء على دراسة وأجازتها السلطة الوطنية بدعم من المديرية الفرعية المعنية بضمان الجودة. وبعد تحليل المعلومات المجمعة، أدرجت في قاعدة بيانات المديرية الفرعية المعنية بإدارة المعلومات التابعة للمركز الوطني لإزالة الألغام.

١٢- وعن الجزء الشمالي من البلد، على طول الحدود بين تشاد وليبيا، تأكد وجود حقل ألغام من نفس النوع الذي في وادي الدوم. ولم يتسن أثناء الدراسة الاستقصائية التقنية عدّ الألغام في هذا الحقل وخطوط الحماية. فالوصول إلى هذه المنطقة مراقب وغير ممكن بواسطة مركبة، والمنافذ إليها مسدودة بمواقع ألغام مزروعة عشوائياً. ينبغي إذاً انتظار فتح هذه المحاور حتى تُجرى الدراسة الاستقصائية كاملةً. وعن الجزء الجنوبي، المحاذي للحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي دراسته دراسة تقنية بحيث تحل فوراً مشكلة الألغام المضادة للأفراد. وستنفَّذ هذه العملية حسب ما توفر من أموال لدعم تشاد في خفض هذا النوع من الألغام. وكُشفت المنطقة إبان الدراسة الاستقصائية لتقييم الآثار أجرتها المنظمة الدولية للمعوقين. وتقع المنطقة في محيط بلدة إيكيا. ينبغي إذاً إعداد دراسات استقصائية تقنية تكميلية في منطقتي تيبستي وفي جنوب البلد بالقرب من الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٣- وفي بداية عام ٢٠١٠، وفرت حكومة تشاد للمركز الوطني لإزالة الألغام الموارد المالية اللازمة لاستئناف عمليات إزالة الألغام في فادا. وأوفدت تشاد في السنة نفسها متعهداً دولياً لمراقبة جودة المناطق المفرج عنها في حقل الألغام بوادي الدوم. وبفضل مساعدة ليبيا في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، نفذ المركز الوطني لإزالة الألغام عمليات لإزالة الألغام في وادي الدوم. وكانت هذه العمليات تكملة للعمليات التي أجراها المتعهد الدولي، وهو الفريق الاستشاري المعني بالألغام، الذي تعاقد معه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفضل تبرع قدمته حكومة اليابان. وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، دُمر ١ ٤١٤ لغماً مضاداً للأفراد أثناء عمليات إزالة الألغام في تشاد.

١٤- وفي عام ٢٠١٢، نشرت تشاد أفرقة لإزالة الألغام والتطهير في تيبستي لتأمين المحاور الرئيسية جنوب تيبستي والمنافذ بين المجتمعات المحلية. وفي نهاية تلك السنة، كانت لتشاد وسائل آلية لإزالة الألغام لدعم أفرقة إزالة الألغام يدوياً. ومنذ بداية عام ٢٠١٣، تواصل تشاد إزالة الألغام من المحاور الرئيسية جنوب تيبستي. ويُنفذ مشروع وطني بموازاة مشروع دولي.

١٥- وعن المناطق الملغومة التي عُددت في ضواحي وادي الدوم، فهي عبارة عن خطوط ألغام مضادة للأفراد تتكون من ألغام عاصفة وألغام واثبة. وأجري تقييم قدّر عدد الألغام

المضادة للأفراد بما يناهز ١٥ ٠٠٠ لغم (هذه المعلومة لا تأخذ في الحسبان الحقول الثلاثة التي اكتشفت بجانب حقل وادي الدوم). ومن الصعب التأكد من دقة البيانات بسبب ظاهرة هجرة الألغام أثناء تنقل الكثبان الرملية. وقد عولج ٣٦٦ ٢٠٩ متراً مربعاً وبقيت مساحة تقدر بـ ٠٠٠ ٧٢٠ متر مربع.

١٦- وتبلغ الموارد المتاحة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ لدعم التقدم المحرز حتى الآن ٢٦,٨٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتبلغ المساهمة الوطنية ١٤,٤ مليون دولار، أي ٥٤ في المائة من مجموع المبلغ المخصص.

١٧- ولا يوجد حالياً بيان كشف لحقول الألغام التي زرعها الجيش الليبي. أما الحواجز الأخرى المتمثلة في ألغام اكتشفت في منطقة بوركو - إنيدي - تيبستي فوضعها المتحاربون بطريقة عشوائية لا تخضع بتاتاً لأي من أساليب الزرع "النظامية". فزرع الألغام هذا يهدف إلى المضايقة. وتوجد نماذج منه في تيبستي. وتعقِّد التضاريس وتحركات الكثبان الرملية عملية الكشف وتجعلان عمليات إزالة الألغام أصعب.

١٨- وبعد مضي ٢٢ عاماً على النزاع بين تشاد وليبيا، لا تزال الألغام المضادة للأفراد وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب تقتل وتشوه السكان المقيمين والرحَّل، لا سيما في شمال البلد وفي محافظات بوركو وإنيدي وتيبستي، وتظل عقبةً حقيقية تعرقل تنمية هذه المنطقة الغنية بالمعادن وموارد أخرى (السياحة والزراعة وتربية الماشية وغيرها).

١٩- وأظهرت نتائج تقييم الآثار استناداً إلى المعلومات التي جمعت من المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام أن هذه الألغام عائق كبير يحول دون الوصول إلى البنى التحتية التالية: المساكن والطرق والمراعي وموارد المياه والمزارع المروية والأراضي غير الزراعية، إضافة إلى تنمية السياحة والتنقيب عن المعادن. لذا فإن لهذه القطاعات الخطرة أثراً بالغاً في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات المحلية في شمال البلد.

٢٠- ويرد في قاعدة بيانات المديرية الفرعية المعنية بإدارة المعلومات الموجودة في المركز الوطني لإزالة الألغام أن عدد ضحايا حوادث الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب يبلغ ٨٣٤ ٢ شخصاً. وتشير البيانات الموحدة المدرجة في قاعدة البيانات الوطنية إلى ٥٣٨ ١ ضحية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣. أما باقي البيانات فغير موحدة.

٢١- وفي نهاية عام ٢٠١٠، قلّ انعدام الأمن في الشمال بسبب وقف الاشتباكات بين المتمردين والجيش التشادي التي بدأت في عام ٢٠٠٨. وأعادت تشاد رسم استراتيجيتها وأعادت توجيه عملياتها نحو إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في شمال البلد. وفي عام ٢٠١٠، وضعت تشاد أولى معاييرها الوطنية، وتتعلق بما يلي: تسليم الأراضي، ومراقبة الجودة، ومتطلبات إزالة الألغام والتطهير، والتثقيف بمخاطر الألغام، ومساعدة الضحايا.

٢٢- وعقب مشروع وضع المعايير الوطنية هذا، أعدت المنظمة غير الحكومية "الفريق الاستشاري المعني بالألغام"، بفضل هبة مالية من اليابان، الدراسة الاستقصائية التقنية عن البلد باستثناء منطقة تيبستي. فأُقرت أو أُلغيت المناطق المشتبه بها التي حددها تقييم الآثار (٢٠٠١). وأعيد تصنيف المناطق بناء على المعايير الوطنية المعمول بها، ولم يسجَّل في قاعدة البيانات الوطنية إلا المناطق الخطرة المؤكدة والتي يمكن الوصول إليها. ولم تنفَّذ قط عملية تسليم الأراضي للأسباب الآتية: بفعل النزاعات وتغيير الأولويات، لم تُستكمل أي عملية لإزالة الألغام، ولم يُدقَّق في الجودة بعد إزالة الألغام باستثناء الرقابة الخارجية التي أجرتها المنظمة غير الحكومية "ديغر" (Digger) في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتنص الاستراتيجية الجديدة والتدابير الجديدة على تنفيذ هذه السياسة بالتدريج كلما أُفرج عن مناطق وحسب القيود اللوجستية.

٢٣- وفي ٢٠١١، أنشأت تشاد مندوبية خاصة لتيبستي بموجب مرسوم رئاسي. وفي ٢٠١٢، أكدت الحكومة أن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية جزء من الخطة الوطنية للتنمية. فأكدت بذلك عزمها على احترام التزاماتها بموجب المادة ٥ من اتفاقية أوتاوا. وما بين ٢٠١٢ و٢٠١٣، وضعت تشاد كامل المعايير الوطنية (٢٤). وبالتالي، بإمكان الإدارات المعنية بإدارة المعلومات، ومراقبة الجودة، والتخطيط أن تلزم العاملين في مجال إزالة الألغام بالرجوع إلى القواعد والتطبيقات المحددة في هذه المعايير.

٢٤- وفي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، أدى عدم الشفافية في إدارة الموارد البشرية إلى بلوغ عدد موظفي المركز الوطني لإزالة الألغام ٧٢٠ شخصاً مرة أخرى. وفي عام ٢٠١٢، طلبت الحكومة من جديد إلى المركز أن يقلص عدد موظفيه من ٧٢٠ موظفاً إلى ٣٢٠. ويجري إعداد جملة من التدابير.

٢٥- وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣، بدأت الأمم المتحدة، متبوعة بجهات مانحة، مساندة عمليات إزالة الألغام في تشاد. وساهم متعهدون دوليون أيضاً في دعم المركز الوطني لإزالة الألغام بتعزيز القدرات التقنية للموظفين المحليين المتعاقَد معهم. ومكنت العمليات التي يقوم بها العاملون في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية من الإشراف على مشاريع في تشاد. وفي أثناء تلك الفترة، حظيت عمليات إزالة الألغام في تشاد بدعم مانحين عدة (مثل الاتحاد الأوروبي وسويسرا وكندا والولايات المتحدة واليابان ...)، إضافة إلى الأمم المتحدة، بواسطة مساعدة تقنية استناداً إلى القدرات المؤسسية والتقنية.

٢٦- وتواجه تشاد عدداً من الظروف التي تحول دون الامتثال:

(أ) كان للجغرافيا والمناخ أيضاً تأثير في العمل. ثم إن مساحة البلد الكبيرة، وطرق المواصلات غير المتطورة كثيراً، ووجود المناطق الأكثر ألغاماً في أماكن لا تؤدي إليها طرق معبّدة عوامل تجعل ظروف العمل صعبة؛

(ب) تبيّن أن إدارة المعلومات الواردة في قاعدة البيانات معقدة للغاية، وساهمت المشكلات التي ظهرت على مدى السنين في قلة موثوقية المعلومات وصعوبة استثمار البيانات؛

(ج) على الصعيد الوطني، أدخِلت تعديلات على المفوضية الوطنية السامية لإزالة الألغام مرات عدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣. وكانت تهدف هذه التعديلات إلى إعادة تنظيم المؤسسة بسبب مشكلات مرتبطة بسوء إدارة الموارد المالية والبشرية وضعف أنشطة حشد الموارد والتخطيط للعمليات (من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢)؛

(د) منذ التمديد الأول في عام ٢٠٠٨، أدى تأخّر المبالغ التي قدمتها اليابان لإجراء الدراسة الاستقصائية التقنية إلى تأخر مدته سنة في إيفاد الأفرقة وجمع المعلومات؛

(هـ) من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، أسهمت قلة الشفافية في إدارة الموارد البشرية والمالية إسهاماً كبيراً في نقصان فعالية المركز الوطني لإزالة الألغام والبرنامج عموماً وانخفاض مستوى أدائهما. وافتقرت أنشطة مكافحة الألغام في تشاد إلى رؤية استراتيجية، وتخطيط تنفيذي، وتنسيق واتساق. وأفضى هذا الوضع، وطنياً ودولياً، إلى فقدان المصداقية والثقة لدى الشركاء وإلى انخفاض الدعم المالي.

٢٧- وكان هدف التمديد السابق لسنتين تمكين تشاد من جمع البيانات الدقيقة لوضع استراتيجية وطنية وتقديم طلب تمديد مُبرَّر. وأوضحت الدراسة الاستقصائية التقنية، التي استكملت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، والمعلومات التي سبق تسجيلها في قاعدة البيانات، حجَم المشكلة المرتبطة بوجود ألغام مضادة للأفراد في تشاد. وتلتزم تشاد بواقعية، عن طريق الاستراتيجية، بإزالة جميع الألغام بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وعليه، يتعلق التمديد الذي طلبته الحكومة بفترة ٦ سنوات، من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

٢٨- أهداف الخطة الاستراتيجية، ومن ثم طلب التمديد، واقعية، على أن تخصص الموارد المالية اللازمة بانتظام وطنياً ودولياً. وتدعم الخطة الاستراتيجية طلب التمديد المنصوص عليه في المادة ٥ من معاهدة أوتاوا، مع مراعاة مقتضيات خطة التنمية الوطنية الحالية (٢٠١٢-٢٠١٥). وستخضع لاستعراض منتصف المدة (٢٠١٥) أثناء رسم خطة التنمية الوطنية الجديدة، ولتعديلات عند الاقتضاء.

٢٩- وفيما يلي خطة العمل في فترة التمديد المقترحة: فيما يخص إزالة الألغام في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧: إزالة جميع الألغام من المحاور والمناطق ذات الأولوية في مجمل منطقة تيبستي. ٢٠١٥-٢٠١٩: إزالة ألغام/تطهير جميع المناطق الملوثة في منطقتي إنيدي وبوركو؛ ٢٠١٥-٢٠١٩: إزالة الألغام من مناطق وادي فيرا، وسيلا، ووداي، وسلامات. ٢٠١٥: معالجة المناطق الملوثة في مدينة نجامينا وهاجر - لميس. وفيما يخصُ

الدراسة الاستقصائية التقنية للمناطق الملوثة غير المسجلة في أقاليم الجنوب: بداية عام ٢٠١٥ أو لدى توفّر الأموال الكافية: إعداد دراسة استقصائية تقنية في المناطق المشتبه بها في الأقاليم الممتدة على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى (منطقة إيكيـــا). منتـــصف ٢٠١٥: تحديد المناطق ذات الأولوية وتخطيط عمليات إزالة الألغام/التطهير. وابتداءً من نهاية ٢٠١٥: تنفيذ العمليات ومتابعتها ومراقبتها.

٣٠- وفيما يلي عوامل الخطر التي قد تؤثر في إنجاز الخطة. العوامل البشرية: تحديد موظفي المركز الوطني لإزالة الألغام، وقلة التمويل وطنياً ودولياً، وانعدام الأمن، والنزاعـــات. وقـــد استُنبط هذا التقدير من التجربة وتكاليف العمليات في إطار العقـــود الأخـــيرة. ويأخـــذ في الحسبان ضرورة أن تعد تشاد دراسة استقصائية تقنية على الصعيد الوطني وتنشئ وحـــدات جديدة لإزالة الألغام بغية معالجة المناطق المعروفة وحل مشكلة الألغام في البلد نهائياً.

٣١- ويقدر إجمالي المبلغ المرصود للاستراتيجية الوطنية الجديدة فيما يخص إزالة الألغـــام والدراسات الاستقصائية التقنية ١٦ مليون دولار، أي بمعدل ٤ ملايين دولار سنوياً. ومـــن المقدر أن تبلغ مساهمة تشاد المالية في العمليات مليون دولار في السنة. وتقدر المبالغ الإضافية المقرر جمعها من المانحين الدوليين (وربما القطاع الخاص أيضاً) بـ ٣ ملايين دولار سنوياً.